

الاشتراكات

حقوق في البلاد المصرية

١٨٠ سنة كلمة

٩٠ سنة أشهر

٤٥ سنة أشهر

في الملوك

متون فرنكا سنة كلمة

الفتح سقا

الشعب

جريدة يومية سياسية

لسان حال الحزب الوطني

المكتبات

يجب أن تكون خاتمة الاجرة واضحة الخط والوثوق

وترسل برسم مدير الادارة

بالمزلة (١١٦) بشارع محمد علي

ولازد لاصحابها أدرجت أو لم تدرج

نمرة القنون (٢٩٨٨)

١٩١٠

الاعلانات بضع مع الادارة عليها

(المسؤول محمود أبو غنم)

١١ أبريل سنة ١٩١٠ - ٣ برمودة سنة ١٣٢٦

مصر في يوم الاثنين ١٢ ربيع الثاني سنة ١٣٢٨

فهرست

ما هذا التلاعب

قانون قاضي التحضير

الامن العام وقانون النفي الاداري

اللائحة الداخلية للجمعية الموسومة

ما هذا التلاعب

نشرنا في اللواء في العام الماضي خبرا اتصل بنا من أصدق المصادر. ذلك ان الحكومة السودانية في حاجة الى المال وان في الزم أن تقرر مصر برسم السودان بضمة ملايين من الجنيهات

المستشار المالي صبرا عليه لذلك لم يلبث أن نشر تكذيبا على الفور معلنا ذلك ان السودان ليس في حاجة الى المال واذا كانت هناك حاجة حقيقية فإن خزائن مالية مصر مفعمة بالاحتياطي

واقد نشرت الصحف المحلية وعلقت على هذا التكذيب ما عطلت لاسيا صحف الاحتلال وسبارة المثليين وبعد ذلك بقليل من الايام ظهرت ميزانية مصر فاقننا أربابها الحساب وأظهرنا للملا التلاعب والبعث الذي بددت به أموال الامه المصرية وأرنا العالم طرا ان الحكومة المصرية بالرغم من تكذيب المستشار المالي علق بها الافلاس من كل جانب وانها على وشك الوقوع فيه بالرغم من كثير تصريحات المستشار بان المال في مصر وفير مصون وان لا حاجة لا كثار وبناء عن الصادقين من عزم الحكومة على الاستدانة من الخارج

ولقد جاءنا على أثر ذلك صاحب السعادة المشرك أحمد بشا يحيى باضافاته على ميزانية سنة ١٩٠٩ فلم يدع خيبة الا كفتها ولا سمي الا بااته وكيف ينسئ مثله في مجلس النورى وهو ذلك المقام الذي فضع أسرار نظارة المالية وأحاط العلم جميعه علما بما يبث به الاحتلال والمطرون من أموالنا التي تصعب من يبتين فلاحنا وهو واقف يمسلي يديه

ساربا تحت الشمس المحرقة التي تكاد تقع وجهه كيف ينسئ مقامه الذي جاءنا بها نا آخر على ان البلاد صائرة الى الفمار وان أموال الامه قد انجر يمضيا المتجرون فاشترى بها

المستشار المالي صبرا عليه لذلك لم يلبث أن نشر تكذيبا على الفور معلنا ذلك ان السودان ليس في حاجة الى المال واذا كانت هناك حاجة حقيقية فإن خزائن مالية مصر مفعمة بالاحتياطي

واقد نشرت الصحف المحلية وعلقت على هذا التكذيب ما عطلت لاسيا صحف الاحتلال وسبارة المثليين وبعد ذلك بقليل من الايام ظهرت ميزانية مصر فاقننا أربابها الحساب وأظهرنا للملا التلاعب والبعث الذي بددت به أموال الامه المصرية وأرنا العالم طرا ان الحكومة المصرية بالرغم من تكذيب المستشار المالي علق بها الافلاس من كل جانب وانها على وشك الوقوع فيه بالرغم من كثير تصريحات المستشار بان المال في مصر وفير مصون وان لا حاجة لا كثار وبناء عن الصادقين من عزم الحكومة على الاستدانة من الخارج

السويس وزعم انه بما ضمن من السائل الحماية وبما زوجه وزخرفه من ضروب الانطاف على الامه المصرية واعرابه عن جيل رغبته لهذه الديار وتانيه في ابتداع كل مامن شأنه أن يشبهوا بدي عظمها وجلالها وراحتها. زعم أنه بجميع ذلك يستطيع أن يستدرج نواب الامه المصرية حتى يعملهم على قبول مشروعه

ولكن جناب المستشار اللال لم يلبث أن غاب ظنه ففقد رأي من نواب الكرام انهم ليسوا أولئك الذين يخدعون بالتوجهات أو يغمضون في مياذن الجادلات ثم رأى انهم أدق منه حسابا وأوسع علما وأصدق كتابا وأثبت اقداما على نفسه الانضباط

ولكن جناب المستشار اللال لم يلبث أن غاب ظنه ففقد رأي من نواب الكرام انهم ليسوا أولئك الذين يخدعون بالتوجهات أو يغمضون في مياذن الجادلات ثم رأى انهم أدق منه حسابا وأوسع علما وأصدق كتابا وأثبت اقداما على نفسه الانضباط

ولكن جناب المستشار اللال لم يلبث أن غاب ظنه ففقد رأي من نواب الكرام انهم ليسوا أولئك الذين يخدعون بالتوجهات أو يغمضون في مياذن الجادلات ثم رأى انهم أدق منه حسابا وأوسع علما وأصدق كتابا وأثبت اقداما على نفسه الانضباط

ولكن جناب المستشار اللال لم يلبث أن غاب ظنه ففقد رأي من نواب الكرام انهم ليسوا أولئك الذين يخدعون بالتوجهات أو يغمضون في مياذن الجادلات ثم رأى انهم أدق منه حسابا وأوسع علما وأصدق كتابا وأثبت اقداما على نفسه الانضباط

ولكن جناب المستشار اللال لم يلبث أن غاب ظنه ففقد رأي من نواب الكرام انهم ليسوا أولئك الذين يخدعون بالتوجهات أو يغمضون في مياذن الجادلات ثم رأى انهم أدق منه حسابا وأوسع علما وأصدق كتابا وأثبت اقداما على نفسه الانضباط

ولكن جناب المستشار اللال لم يلبث أن غاب ظنه ففقد رأي من نواب الكرام انهم ليسوا أولئك الذين يخدعون بالتوجهات أو يغمضون في مياذن الجادلات ثم رأى انهم أدق منه حسابا وأوسع علما وأصدق كتابا وأثبت اقداما على نفسه الانضباط

ولكن جناب المستشار اللال لم يلبث أن غاب ظنه ففقد رأي من نواب الكرام انهم ليسوا أولئك الذين يخدعون بالتوجهات أو يغمضون في مياذن الجادلات ثم رأى انهم أدق منه حسابا وأوسع علما وأصدق كتابا وأثبت اقداما على نفسه الانضباط

ولكن جناب المستشار اللال لم يلبث أن غاب ظنه ففقد رأي من نواب الكرام انهم ليسوا أولئك الذين يخدعون بالتوجهات أو يغمضون في مياذن الجادلات ثم رأى انهم أدق منه حسابا وأوسع علما وأصدق كتابا وأثبت اقداما على نفسه الانضباط

قانون قاضي

التحضير

٢-

لحضره الاصولي الفاضل صاحب الامضاء من اختصاصات قاضي التحضير التي لا تقل شأن عن اصداره الاحكام النائية

نسيته الخبراء اذا اتفق الخصوم على ذلك وقال الشارح عند نكلمه على هذه المسألة مانصه

« اذا اتفق الخصوم على ان الدعوى تحتاج لتعيين خبير فيها سواء اختلوا أو اتفقوا على النقطة الواجب تحقيقها بمرقة يحكم قاضي التحضير بتعيين خبير أو خبراء في الدعوى ويحدد لهم المأمورية فحضره يقول اذا ان الاتفاق الذي اشترطه القانون ليكون قاضي التحضير مختصا في تعيين الخبراء واجب في نقطة واحدة وهي احتياج الدعوى لتعيين خبير فيها وما الاتفاق على تحديد مأمورية الخبير أى النرض من تعيينه والنقطة الواجب عليه بحجها فليس بشرط.

وانى لأرى ذلك بل الذي فهم من نص القانون ومن التهود التي فيه ان الاتفاق واجب

أولا - على وجوب تعيين خبير في الدعوى ثانيا - على جميع الاعمال التي سيكلف الخبير بمشارتهم وليس لقاضي التحضير سلطة تحديد مهمة الخبير بدووث اتفاق الخصوم عليها ارتكنا على اتفاقهم وجوب تعيين خبير بصفة مهية

ولل شارح في رأيه على ان المادة الثامنة من القانون تقول أنه في حالة الاتفاق على تعيين خبير يحدد القاضي « المأمورية » واستنتج من ذلك ان القاضي صاحب السلطة في تحديد « المأمورية » مع ان غرض القانون من ذلك واضح وهو انه يجب تحديد مأمورية الخبير في حكم القاضي (ولكن بعد اتفاق الخصوم بالطبع ليسير الخبير في عمله مستتبيا بذلك الحكم كالمهيادة في كافة الاحكام الصادرة بتعيين خبراء ولكن ذلك لا يفيد أبدا ان الاتفاق على تحديد المأمورية وهو الشرط الاول غير

واجب لانه لا معنى لان بشرط القانون وجوب الاتفاق على تعيين الخبير ثم يعطى للقاضي سلطة تحديد المأمورية وهو الجزء لهم فقد يجوز أن يكون الطرفان متفقين على وجوب تعيين خبير ولكن أحدهما يريد بذلك تحقيق فقط غير التي يريد تحقيقها الخصم وبخالفها كل الخاتمة في هذه الحالة أم شيء في الدعوى هو تحديد مأمورية الخبير والاتفاق على وجوب تعيين خبير شيء ثانوي فهل يجوز في هذه الحالة أن يقال بأن القانون يشترط اتفاق الخصمين (وهو بالطبع لا يشترط الاتفاق الا لخطورة الشك (في الشيء الثانوي ثم لا يرى هذا الاتفاق ضروريا في النقطة التي ستكون حاسمة في الدعوى

ونضرب لذلك مثلا دعوى رفضا بعض الشركاء في أرض يطالبون فيها الآخرين واضي اليد عليها والمكسفين بأدائها بتقديم حساب عنها فقدم المدعى عليها كشف حساب يقدرون فيه للأرض ايرادا غصوصا ومصاريف معينة فطمع المدعون في حصة هذا الكشف من جهة هذا التدبير وطالبوا من القاضي تعيين خبير لتقدير ريع الاطيان والمصارف المحتملة لعدم اعتماد الكشف

للقدم من المدعى عليهم فوافق لدى عليهم على وجوب تعيين خبير ولكن لا لتقدير الربح والمصاريف من جديد بل ليراجع الكشف ويصلح ماعسى أن يكون فيه من الخطأ الذي جاعلا اساس تحقيق الربح والمصاريف المقدرة في الكشف القديم في هذه الحالة اتفق الطرفان على وجوب تعيين خبير ولكن المهي الدعوى وهو تحديد مأمورته اختفا فيه

ومع ذلك فهذا الرأي واضح من نص المادة الثامنة التي قالت بأن القاضي يحدد المأمورية ويسمى الخبير أو الخبراء « اذا لم يتفق الخصوم على تعيينهم » وقول المادة ثانيا لم يتفق الخصوم على تعيينهم دليل على ان القاضي له سلطة تسمية الخبراء عند عدم الاتفاق وعنده كرهذه العبارة عقب « يحدد القاضي المأمورية دليل على ان الذي اشترطه المادة في أول الامر واجب ومما يلى بفتنة تعيين الخبراء يقال

سپان

وإذا توالى الجزاء بعد ذلك جمع الأدلة
كافية لتقدم مرتكبها إلى القضاء سواء
تفقد ذلك حنفهم في الجهد من مرامي
البحث البوليس القضائي أو لما يتقونه
محورس الماين والشهود من الرعية
فيهم إلى الصمت وإذا توفر الاعتقاد

أما كون الشخص من اعداء الاجرام
فيجوز اتياء بالشبهة العامة أو بنبرها (مادة
١١٧ قرة ٣) ثانيا لم يقدم التماس في البداية
المحدد حكم على الشخص القرويين
بالجس مدة تساوية لمدة الاعمال الشاقة
مادة ١٢٣)
وكذا شخص حين لعدم قيامه

يتألف من جميع الأحوال
 ناك في الانفك التي في طهيا
 يخرج الحري من ألب الأم القدية
 لها يخص الحري من الأحداث الذين
 قبله الأجرام حرة
 واستكون عند الساء من مباحث
 التي في قول القائل سدر التكون الحلال

عمل عليها من المبررات الأولى، والبررات
 المبررة عنها
 كتابت هذه الوثيقة وأياها من
 استأجر من السكرتير العام للوثائق
 (الوثائق والوثائق)
 هذا هو العمل الذي
 الذي هو العمل الذي
 الذي هو العمل الذي

هذه رسالة السكندر الميم عنسرا السكندر
لنالا لانا من حقا ومن لانا لانا
لانا لانا من لانا لانا لانا لانا
وهو لك
الذي في لانا لانا لانا لانا
لانا لانا لانا لانا لانا لانا
لانا لانا لانا لانا لانا لانا
لانا لانا لانا لانا لانا لانا
لانا لانا لانا لانا لانا لانا

وأنت الظفرة أن عبدالمدين في هذه
التي يمكن ما يمكن من وسائل المساعدة حتى
لا يكون هناك أدنى حائق في الرضول إلى
النتيجة المقصودة وهي نهاية المرض الحسن
خطر عنه الآفة.

حول الدستور

استئناف الحكومة بكفاءة الامتياز

لقد اضرت المبادئ حتى للمادة لنا بل اجاع الجمعية العمومية على فرض مشروع القناة رغمًا من معارضة سعادة سعد باشا زغلول الذي انابه الحكومة عنها فدافع عن مشروع القناة احسن دفاع وذكرنا بمواقفه للشهيرة ايام كان يشرف الهامة والمحامين ليراهن لا يقبل التمدد على كفاءة الصري لادارة شؤون بلاده بالحكمة والروية

فن شهد جلسة مساء الخميس الماضي وسع مناشة الجبهة بلشا ناظر الحاقية وافاضه ايام بالمصالح الدائمة ومواقف الانجليزية العظمى على اقبال باب المناقشة بعد ان تكلم كل طرف مرتين ودأى الشراح الجمهور من هذا الانتصار الباهر ثم شهد مظاهرات السرور عندنا عام اخذ الاصوات على رفض مشروع الشركة لا يسه الا الاعتراف بان كان اهل علم على لا يقل عن مجلس نواب اوربا انتظاما وحكمة ومداخلة عن حقوق الامة قبل الحكومة

على اننا لم نزل نرى الكبارين يقولون بان الامة المصرية لا تستحق الدستور الا اذا تسلم أصحاب الجلايب الرقعة وصاروا في مستوى المحامين والاطباء المهذبن على معرفة وهو قول لا يدل على اخلاص بل يبرهن على نقص في مقاومة مطالب الامة المصرية بجلاء للمحطين وخدمة للانكليز

ليست شري على أي قاعدة فلسفية أو سابقة تاريخية بين هؤلاء الكبارين نظريتهم اقل ما كانت على الامم الاوربية يوم ان اخذت الدستور فصرنا اقل على حاله دولتنا البلية يوم ان اخذته بقوة الجسد لا يمكن لهؤلاء التثنين ان يدعوا بان نسبة الطبقة للسلطة بمصر اقل منها في الولايات المحروسة أو ان الذين يعرفون القراءة والكتابة في سوريا والشام أو في بلاد الروم يزيدون عن عدد من يعرفونها من المصريين

أظن ان كل منصف من المنابيين يعترف باننا لا نلحقهم توروثا باللباس والوطنية المستوردة فاننا سنحافظ الاعتراف من رؤساء الحكومة المصرية بالاستانافون من قلوب الجبهة العسكرية أنفسهم ولكن الترق يتناوهم اننا لا نجيش لنا بلواتنا على استرداد حقوقنا ولانقوة مادية لدينا تقوم بها قوة الاحتلال

على اننا نعتقد ان قوة الرأي العام أقوى من القوة المادية فلذا ما كنا حذرينا بقوة الادوية كلف غرنا أكبر وفضلنا أفرز بلذاته

فكيف يمكن لبعض اخوان المنابيين ان يذكروا طيفا في جرائمهم ما حصلوا عليه من قوة الجيش الثاني المشرق وهل لا يخفى

ناظر الحاقية

في الجمعية العمومية

وقف ناظر الحاقية موقفه النهمود في الجمعية العمومية فهدد ماشاء ان يهدد وتوعد ماشاء ان يتوعد كل ذلك ليغفل الجمعية على سماع ما يريد ان يقول ولوغرق بفضله سياج القانون

ومن غريب سياسة سعادة الناظر انه كان يحاول اقتناع حضرات النواب أنهم غشون في منه عن الكلام غير معين في عدم امنائهم اليه مع ان حضرة فتح الله بك بركات طلب في ابتداء الجلسة ان تتلى ملاحظات اعضاء اللجنة وبعد تلاوتها يؤخذ رأى على قبول الشروع أو رفضه فلم ير أحدا عارضه في هذا القول ولا ناظر الحاقية فنه فصار بذلك قرارا يجب احترامه وعدم معارضته كما حاول ناظر الحاقية وبناء عليه تلت الملاحظات وكان من القول أخذ الآراء لا للثقة في الموضوع لان عدم معارضة فتح الله بك في رأيه يد اقرارا من الهيئة عليه وكل من يحاول المناقشة يتجر خلة لحرمة الهيئة وقراراتها كما أسلفنا فلا عجب اذا نحن رأينا سعادة أباطه باشا واها في وجه سعادة ناظر الحاقية لثمة من عارضة هذا التروا وهذا واجب كل عضو يحرم على احترام الهيئة التي هو فيها

فلام التهديد اذا بسعادة الناظر وهل هناك ما يمنع احدي الهيئات من اتباع رأيي عضو من أعضائها والافراز عليه كما فعلت الجمعية برأي حضرة فتح الله بك بركات أم يد ذلك عدم احترام القانون كما قول؟ لقد كان من التثني عليه يقينا بين الحكومة والاعضاء أن تكون جلسة الارباب هي الاخيرة الفاصلة في مسألة القناة وان الحكومة لا تبيد الكرة في الرد على ما تقدمه الجمعية في تلك الجلسة لان ذلك يدعو الى استرسال اللجنة والحكومة في الكلام والاخذ والرد فتتسلل الدرد ولا يقف الامر عند حد محدود فذا الذي حصل بعد ذلك حتى فسخ هذا الاتفاق وقام سعادة الناظر بربط الماطلة لثاقفة على غير قاعدة؟

ألا لا يوم من أحد ان ناظر الحاقية كان يريد الاكفاء بكلمة أو كلمتين فقد صرح سعادته في مجاله المخصوصة قيل تلك الجلسة بأنه اذا لم تقدم اليه ملاحظات اللجنة قبل الجلسة بأربع وعشرين ساعة فاقبله

يستعمل جهده في تأخير قرار الجمعية الى جلسة أخرى وكان في عزه ان يستدريج اعضاء الجمعية العمومية استدرجا حتى اذا ما باحوا له الكلام الذي ساء به ذورنا كلفنا في تلك الجمعية تدرج الى القول بأن الذكره تحتوي على ارقام ومساائل حساية دقيقة لا يمكن البت فيها الا بعد مراجعتها وبذلك فطيل البحث وقولون انه أراد بذلك ان يخلق الحكومة في جلسة يوم السبت وهي آخر جلسات الجمعية فرصة تمسكها من هرجة الجمعية التي لا نهج

لذلك منسما من الوقت لمناقشة ما يدعي سعادة الناظر من الملاحظات كما يريد وقدم عرف ذلك اعضاء الجمعية فاقروا على انتهاء المناقشة احتراماً لقرار الهيئة ومنه لا تتدد أجل المناقشات التي لا حظ لها في قرارها من أن يلتزموا أنفسهم في ذلك الضيق الذي كان يعد لهم لا لعدم كفايتهم واستعدادهم لمناقشة المسائل الحساسة ومكافحة للبحث الاقتصادي ولكنهم فروا من ضيق الوقت الذي كان سيفضي عليهم بأن يتقوا موافق لا يحميهم منها ولا رب عندنا فان الجمعية أحسنت منها بما فعلت فهي لم تمنع أحد من الكلام وانما منته من خرق قرارها وما كان لاحد أن يجترأ على القول بأنها غشيت شيئا من أقوال الحكومة فان الاطلاع على ردود الجانبين يبدح هذا الزعم ولقد رأينا حضرات النواب في اسئله تام لدفاع ناظر الحاقية في جلسة يوم الاثنين مع انه لم يأت بشيء خارج عما جاء في مذكرة الحكومة التي وزعت عليهم واعطوا على محتوياتها ولقد بغتهم في تلك الجلسة ناظر الحاقية بما باغت قاضيهم للرؤية أحجب السعادة أباطه باشا والصوفاني بك نجما بما أدهش السامعين وجر الجادلين وهل هذا الا لسة طعنها وكال استمدادها وسرعة بديتها وهل كان ناظر الحاقية بعد كل ذلك أن يقف موقفه هذا اليوم الناس ان الجمعية تمنه من الكلام ونحني من اظهار بياناته قد كان في استطاعته أن يأتي بها فيما مضى اذا شاء كما كان جديرا به أن لا يفعل هذا السبيل احتراماً لقرارات هيئة هو أحد أعضائها فذلك خير سلاح يتدرج به رجال الحاكم والقانون

لجنة الاتحاد الأزهرى الادارية

بنت اللجنة الاتحاد الأزهرى الادارية هذا المنشور ذكرت بعض المرائد حيزا من مطالب الأزهرين عرقا بنى التعريف على ذلك وقع منها سوءا والحقيقة ان مطالبنا هي التي قدمت هيئة التي شكلها سمو الأمير المظفر في القاهرة ولقد ان لنا هنا نقاشا فاصلة في قضية

عن ذلك قلنا أراد بعض الصحافيين شرحا قديرا في العدد الآتي ٢٨٨٨ و ٢٨٨٩ و ٢٨٩٠ من جريدة اللواء القراء

هنا - وقد أشيع ان يدا تسمل خد الأزهرين لاحداث مناقشات بين الطلبة وذلك تمكن من القبض على بعض الافراد حيث نجد لما سبيل لحاكمهم والافتقار بهم حيث هم الآن متخفون وادهم المم ويسلون بكل سكة ووقار لمل مطالب الهيئة التي شهد باختيارها الرأي العام فتصم لاخواننا الأزهرين عموما ان ياتوا على مبادم الشريعة حتى لا يند عليهم يد الاذى وحرمنا على ذلك ترى اللجنة التصح فلازمين اتباع أحد طرفين اما الطرف الذي يلامم أو هجران الأزهر والاستمرار على الاضرب عن الحروس لجنة الاتحاد الأزهرى الادارية مصر في ١٠ ابريل سنة ١٩١٠ (الى السوفان)

برج العاصمة الى السوفان يوم ٧ الجارى للتفاهم يرسون بله مديرة مصلحة المباحة السوفانية من طريق حقا

الحركة الوطنية

للصحة

رأى الطان فيها

نشرت جريدة اللواء القومية لمراسلها الخاص السيد جان رود مقالا شائعا في الحركة الوطنية للصحة فأرنا أن تحصل لقرائنا بعض ما احتواه ذلك المقال من الآراء قال للكتاب:

أدت بي خاتمة المطاف في سياحتي ببلاد الدولة العلية الى مدينة القاهرة حيث انتهت هناك بأعمال دراسية لحالة تلك الاصعاع ولا يجد المرء في أي بلد نتيجة محسوسة للقوة التركية أكثر مما يراه في مصر اذ من المعلوم انه منحصص الانقلاب في الدولة العلية قام حزب مصر الفتاة بمجاهد بنشاط لاعادة حرره وكان أجل مظهر من مظاهر جهاده في مؤثر الشيعة بجيف وارساله احتجاجا على الحكومة الانجليزية وطلبه منها بجلاء جيش الاحتلال . واذا كانت هذه الرغبة لم تصدر الا من جماعة الوطنيين الذين لا يكتفي لارضاء مطالبهم ما يمكن ادخاله من التحسينات الممكنة في الحال الا ان الانقلاب القبطاني للدولة صاحبة السيادة على مصر من الاستبداد الى الدستور قد أحل الامل في قلوب جميع الاحزاب حتى المتدلة (جدا) منها بأنه لا بد لهم من الحصول في القرب

البابل على الدستور

ولقد أردت أن أتحقق مقدار ما في أفس القوم من الحية والامل في الحصول على ما يرجون وفي نفس الوقت يكون من المقيد أن أعرف للركز الحقيقي للانجليز في مصر بعد سنة وعشرين عاما من احتلالهم لها وأعرف اذا كان قد بقي على شواطي النيل آثار لسلطة القديسة التي يظهر أن اتفاق سنة ١٩٠٤ قد قضى عليها

وليس من المين على من يصل الى ذلك البلد أن يقف على مفار استمداد الامة للحكومة القديسة فاهم مؤمنون بتقاليد القديسة وعما فظنون على عوائدهم وبليسهم ومن ذلك يظهر لاول وهلة أنهم قد لا يقولون هيئة ميسيتا الحديثة (١١) وتلك الاماني الذبينة التي يوجد فيها الشعب تحقق مع طيبته الاولى التي تتجلى في صفاء الضمير والرامة المبية في الاخلاق وبراهم الانسان في الكائنات الحية في الطريق كما يشاهدنا في قروش المابيد والمياكل والمقابر التي لم تبلى يد الزمان منذ آلاف السنين

يظهر لتير التامص أن هذا الشعب لا يحب من الميشة الاوروية الا للذات للنشة للفن السيلة لاخذ التي يرضيها شيوته والتي يجهه فتخذي الارزكية ملجأ له حيث يرى هناك سكوتة وسروره فبرج الى القوم في كل ليلة من كل ضيق القاهرة حتى تصير طرقها المقرة مكتظة بالمارة ودوره وحوائجه ادية قلب ونبوات الارض ومنازل القمح وأن تكون منازل لمبينة ولكن كيف يصور أن في

وسط هذه المرات التي تدرب من النرباء الى بلاد مصر قد بقي الوطني وطنيا كما هو

ولا يجب علينا أن نستمتع من السباحة والروية استنجا غير عدد من الوجبة السبيلة

ولكن علينا أن نلاحظ شيئا واحدا يمكننا انناخذة عاملة قوة لتحصن نفس الشعب ذلك أننا نجد الشعب قسمين أحدهما أفرنج أو متفرنجون والاخر الوطنيون

كان هذان القسمان يمشان متقابلين بغير ان يتباخل احدهم في شأن الآخر ويحفظ كل منهما أفكاره الخاصة به احدهما للتقدم المستر والاخر للاستسلام وعدم الحركة الآن فالحالة على غير ذلك في غير الطبقة العالية التي تنفذ بلان الماراف الغربية تري الشعب المصري قد انقلب انقلابا سياسيا بتأثير وطنية خلقها وجود ارجائها على الخصوص صف تهب غيرة وحية فبدأ الشعب بنفس من قه غبار الخضر والاستسلام القديم

وبعد ان كان الى الان يبدا عن كل أعمال السلطة وقد كانت هذه لاتنضم مه ولا نأبأ برأيه أخذتهم انها ما غري باسائه السبيلة

وهناك حادثة تشهد على ذلك بأنم وضوح وذلك ان الحكومة المصرية لم تهتبه على سلطة الانجليز اخفت مع شركة قناة السويس مباشرة على امتداد اجل امتيازها لمدة خمسين عاما مع ان هذا الامتياز لا ينبغي الا بد سبة وأربعين عاما في مقابل مائة مليون من الترتكات تبضها الآن

وقبل هذا الهدك مثل هذا الاتفاق لا تمنح عليه الاجريرة من جرائد المارفين ولكنه بكل تأكيد يكتسب يسي مجبولا من علة الشعب

أما في هذه المرة فقد صار الاستياء عاما في جميع الصحف بلا استثناء ويرد صده في جواب البلاد كلها

وكانت نتائج التناء هذا التائد واستعلاء الجمعية العمومية التي لم تكن تجتمع عادة الا كل عامين لتتفر في هذا الشروع الخليل

ومعها كانت نتيجة هذا السير المستوري ومعها كانت تبعية فكرة مناسبة الوقت الحاضر لد هذا الامتياز أو عدم مناسبه فان الرأي العام المصري قد تأكد وجوده لسائر الناس بأجل بيان اذ أرغم السلطة التنفيذية على أرغم الانجليز أنفسهم على أن يحسوا له حسبا

وان ذلك شيء جديد في قسه ولكن يجب اجباره من الاسباب المؤدية لسقوط نفوذ الانجليز في مصر وفي الحقيقة انه اذا كان من الصعب أن يقف للرء بوجه الدقة على المركز الذي وصل اليه الشعب المصري من حيث كفايته لم يكن قسه بنفسه فانه من الجلي الذي لا شك فيه ان المنابيين قد فعلوا فعلا عظيما

هل نحن أمة

نشر الجورنال دي كير مقالته تحت هذا العنوان لحضرة الكاتب البلجي (غزاد أفندي حبيب) هذه خلاصتها:

لم أكن أجراً على مناجاة قسى هذا السؤال منذ عشر سنوات ولكنني أستطيع اليوم أن أردده وأجيب عليه

الأمة مكونة من أناس لا عبرة بعدمهم ولكن قلوبهم اتحدت بروابط واحدة باسم البلد التابعين لها. هذه هي الأمة

فهل نحن فهنا ذلك بكامل مناه ان الأمة عند بعض الناس هي عبارة عن الدين التابعين له. أو الشبه المرتبطين بها. أو القرية التي ولدوا فيها. وليس

أوطن في نظرهم هو القطر المتسع الذي تقف عند حدوده سلطة دولتهم

كان أحد الناس يسأل ذات يوم شاباً بلغ العشرين من عمره من أي الاسم أنت؟ فأجاب المسكين، أي ارتودكسي. كان

البعض يقول إذا سئل هذا السؤال: إن ديني كذا أو كذا. أو من الاسكندرية أو غيرها. فإذا كان كل واحد يضيق دائرة أمته ولا يجعلها أبدي من ظل كنيسته أو

منارة مسجده فإن تكون إذا الأمة المصرية؟

ألا أنها توجد في قلوب كثير من المصريين ولا سيما سكان القاهرة فإن هذه

الخاصة تشر في صدرها بنس جديدة وفي عروقها بجريان دم جديد وبين يديها

أولئك القادة الذين همزوا بالثورة لترحزم صورة عن طلب حقوقهم المضمومة

أري بأنهم من جماعة الاسلام جزءاً من الاقباط اتحد معهم في غرض واحد ونادى بهم بصوت واحد

قلا: نحن أمة ولكننا اخذنا من الطرف الى ما وراء القاهرة والواحد المصرية اري

ان كثير من سكان القرى لا يفهمون معنى الأمة وكأنني باتهم من هذه الانوار

الثلاثة في مصر اري تلك النقط السوداء ولزونها بكبي عين الوطن

كم من نفس هزكت رانت عليها القلائد وقب بارد لا احسن ولا شعور له. ومع

ان هذا جزء من مصر فهو جزء من الشعب الذي سيبش تحت ظل الدستور الذي

نطالب به بكل جدونشاط ولنا الحق في نيله انه من الواجب ان يترك الجامعون امام

الاحتلال المطالبون بالحرية والاستقلال وهم غيرهم بنشر هذه الافكار في القرى

والمكثرون وليس غرضنا الآن ان نقنعهم بالتعليم

المالي باواعة بل يلزم ان نقنعهم ما يحتاج اليه كل رجل مفكر من الواجبات

نحو قس ونحو الحقبة الاجتماعية وهذه الطريقة تقدم اهداء الذين يدعون كذباً

أن الشعب ليس أهلاً للدستور وحسب أغنياء الذين يوقظونهم للقيام بهذا العمل

الظيم بأن يدركوا خطورة الامر وشأنه ان تلزم الامم فيها ضرورة هذا

العمل لان الشعب اذا لم يهتدوا بالصوت

واحد طالباً حقوقه الطبيعية من جميع جهات مصر كان لنوابه سلطة أقوى من سلطتهم

المخصرة فاهم يكونون حينئذ محمدين على صوت الشعب باجمعه.

وانتم سمعنا سابقاً نواب الأمة الفرنسية يتولون في مجادلهم مع الحكومة

ونحن هنا بارادة الشعب ولا ريب أن الحكومة عند سماعها

هذا الصوت الهائل الآتي من جميع اطراف البلاد تضطر الى تلبية واحترامه

طدوا الشعب العالم المصرية ليسهل عليه نيل الحرية المنشودة. واني اري بين

الاعجاب نهضة مدارس الشعب التي قام بها نادي المدارس العليا والحزب الوطني وأهني

الأمة بها مؤملاً أن تمتد روحها الى القرى والاقليم المصرية جميعاً حتى يتأهل الشعب

لبسره لادراك ما يروم من الاناني والامال في الجامع الأزهر

لا يزال الطلبة الأزهريون مضربين عن الدراسة حتى يجابوا الى مطالبهم وقد خطب

فيهم أسس بعض نجاتهم وأذكيائهم مصويين فكرة الاضراب حتى تجاب المطالب. وهي

بين يدي ولاية الامر من العالم الماضي فلا عل لتجاهلها

ولا صحة لما رويته بعض جرائد أول أمس من أن فضيلة الاستاذ الاكبر الشيخ

سلم البشري قال للآزهريين أن لا مطالب لكم عندي

وه. علمنا أن فضيلة يجد في حمل ولاية الامر على النظر فيها

كيف يصادرون الشعب أرسل البنا متهدد مع جريدة الشعب

بلسكندرية أول أمس رسالة بترقية هذا نصها «تصعب عمال محطة سيدي جابر

علينا فنحن نأمن الدخول لميج جريدتك حتى بالتذكرة»

وانا لا تدري كيف يصرف عمل أو مستخدم لمصادرة جريدة يحمل باسمها

تذكرة رسمية تسوغ له أن يدخل ردهة المحطة ولا ندري أيضاً ماذا يجدوا بولئك

الرجال أو المستخدمين الى معاملة هذه الجريدة مسألة استثنائية غير قانونية؟

اذا كانوا يصادرون الشعب غراماً منهم بالمصادرة لأنها غير خاشعين قانوناً

فلماذا ينحسون هذه الجريدة دون غيرها ولماذا كانوا يحسبون للمصلحة التي يخدمونها

حساباً فانا نقتل الى هذا الشذوذ بل الى ذلك الاستبداد نظر مدير السكة الحديدية

ليزلم هؤلاء الرجال حدم وفيهمهم واجبه اذا كان ما كتب البنا صحيحاً ولنا

عودة الى هذا الموضوع (الطعون الادبي)

يضمن تقرير مصلحة الصحة الاسبوعي ان قد حدثت في خلال الاسبوع الذي

الصحافة الافرنجية

ورفض مشروع القننة نشرت رصيفتنا جريدة اليراميد

مقالة افتتاحية في عدد يوم الجمعة الماضي رأينا ان نقطف منها ما يأتي:

قد رفضت الجمعية المدوية باجماع الاصوات مشروع القننة ما عدا صوت

مرقس بك سيك. وقد كان هذا الرفض هو المنتظر من قبل حتى أنه لم يكن تحت مجال

للمدعة التي انما كانت تحدث اذا تم الامر على عكس ما صار أي اذا قبل المشروع

وجاء في تلك المقالة أيضاً ما يلي: وليس هذا الحادث من جملة الحوادث

العادية التي تمر بدون أن يكون لها أدنى تأثير أو أية علاقة بالتاريخ المصري. وانما

هو باننا كيد غر وطني عظيم واتصل لا مثيل له في جانب الرأي العام المصري

ذلك ان الرأي العام قد اضطر الحكومة في بدء الامر الى ازالة القننة عن وجه

المشروع ثم اعلاه ثم طرحه على بساط البحث ثم دفعه لجمعية الجمعية السومية وأخيراً

اعتبار رأياً قاطعاً في هذه المسألة. ولقد كانوا يجادلون من قبل قوة الرأي العام

حتى ان الموازين على قبول المشروع كانوا يستنفون به ويحترونه وقولوا

من باب الاستخفاف هل يوجد رأي عام في مصر؟ ومع اليوم أصبحوا يجبرين على

الاعتراف بوجوده وعلى اعتفاده ذلك قادر على العمل وتحقيق مطالبه. وفي الحقيقة

انه ظهر في هذه الحادثة في أم وأجلى مظاهر قوته.

وان هذه النتيجة لنقطة هامة ترتبط بها كثير من حوادث المستقبل. ومن

الواضح أن ليس هذا بالوقت المناسب للبحث في كنه الموازين التي سيتجها اجماع

البواب في جلسة الامس. ولا جدوي من القول بأن كل الاخطار التي كانوا

يهودونها من قبل لا تتحقق بعد الآن وغاية ما في الامر ان الحكومة

ستصير في ضيق مالي لأنها من بعض الجهات تحاكي ذلك الرجل الذي اعتاد على

ان يثق بغير حساب ثم وجد جيوبه على حين فجأة خاليه من النقود.

وهذا الامر بالأكيد فيه شيء من الشبهة والتضائفة عن نفس الحكومة ولكنها

ستنهى الى تهوئه على نفسها الاعتقاد عليه من الآن فصاعداً

ولقد دلت مظاهرات الامس التي حدثت في الشوارع على ان النواب يرتبطون

الامة وأنهم يحقون مطالبها المبررة. (الى نظارة الداخلية)

جاءت شكوي من مديرات فيها صاحبها ان المحافظ كان سبياً في وضع دعوى امام محكمة

الوقايف الاحلية على بعض اصحاب الجابر هناك محبة ان هذه الجابر واقعة على شاطئ القرعة

امام مجلس التأديب

يشهد اليوم برئاسة سادة محافظ العاصمة مجلس التأديب لمحكمة البكباشي

سالم افندي عبد النبي مأمورين بالاستئناف للوقوف الآن عن وظيفته بنهية الاحل

في مسألة اجتماع اثنين من النيابة الابرياء في احدي غرف السجن حين كانوا

عجوزين فيه تحت التحقيق يشهد اليوم هذا المجلس لمحكمة ذلك

الموظف لاعي جرم اقترعه ولا على ذنب جناء وانما هو يحاكم بعد ان وقف عن وظيفته

نحو أربعة أسابيع على تلك التهمة التي ليس من العدل أن يوقف من أجلها عن وظيفته

موظف عرف في كل مدة خدمته بالامانة والاستقامة والجد والجدد عليه ما يستوجب

المؤاخظة بحال ليت شري فيم وقف هذا الأمر والذي

قضى نحو ثلاثين عاماً في خدمة هذه المصلحة زها نشيطاً شرفاً ثم فيم بحال على مجلس

التأديب؟ أم أجل أن منهيين اجتمعا وقد حكم على السجلت والجباويش

والباشجاويش المكثين بأمرها بسجن الاول شهر والثاني شهرين وحرمانها من

الخدة وفصل الاخير منها؟ أليس هذا الحكم البالغ بل من الشدة والصرامة

كافياً فيرجع ذلك المأمور الى وظيفته وحبه من المقاب انه وقف عن وظيفته

شراً تقيماً؟ انما نرجو أن ينصف مجلس التأديب

هذا الموظف الامين بارجاعه الى وظيفته لانه لم يكن مشغولاً مباشرة عما عزي اليه

وليس على الرئيس دائماً تبة كل ما يحدث من المفوتات في المدل وانما التبعة في مثل

تلك التهمة على الادنى فن فيهم صدا. وأنمل أن يقرر المجلس زامة هذا الموظف قدرها

فيختم وقوفه بالتبرئة. فانه لمن المحزن أن يعاقب الموظف «المصري» على مثل تلك

المهفوة بالوقوف عن الوظيفة شهراً وتبدية امام مجلس التأديب. وانما لتتظرون لما يكون

ديوان الاشر من قالة الشر ابيانيين وأذكمهم جنة

وأجودهم بلاء الشاعر المصري الجيد الشيخ رشيد مصوع زيل العاصمة الذي عرف المتأديبون بلغ

شاعرته ما قلته وتوه في مصر وغيرها من الاقطار من دبح الشعر في مختلف القنون الشعرية

وقد اطلقا بدوانه الجديد الموسوم بدويان الار. فرأنا ما وقتنا عليه من رقة النظم ودقة

ولطف التعبير وسوائه وأعجبنا براعة النظم بها نظم فيه من ثون القول وأجاد

صدر ديوانه بنصبه أهدى به الديوان الى حضرة الشاعر الجليل والقاضي النيل حفي بأحف

بك. وأغنى بعدها في أود من وصف مدح وتنشيد ونمزية وحسن وما شاكل

وما يذكر لهذا الشاعر الجيد انه طالما كان يذكر بالخبر مصر وهو مغرب عنها كأنه فحاشي

وان ذلك لمن الحقيقة يمكن. وأنه ليكن أن يضم الامير ووزراؤه لسياسة

الوفاق مع السير المليون غورست في أن يروا السيج لا من الحزب الوطني وحده

ولكن من الاحزاب المتعددة أيضاً. وفي مثل الأسوف عليه بطرس باشا دليل رينا

الى أي درجة وصل الحقد والكراهية عند بعضهم

ولم تأت الفرصة التي اتبها خليفة لورد كرومر وخالف بها صفه نحو سلطة

الحديوية بأدنى فائدة وكذلك لم يخدم منع الوزارة حرية

العمل ولا افاد اعطاء بعض الوظائف المالية للوطنيين كل هذه لم تأت بالنتيجة المرجوة

بل انما لم تنظر كسياسة اتحاد دوام عملها الساسة الانجليز وانما نظرت كرواية يتبها

قوم من أشد الاستهاريين وقد رأى فيها بعضهم دليلاً على الضعف والاضطراب

ذهب بعض المغضين للانجليز الى أكثر من ذلك. فاعتكروا كل الانكسار

ملزم الانكسار أنهم أتوا بمن الخدم مصر من نحو تخمين حالة القضاء وانتقال القلاح

من ظلم أصحاب الاملاك وتخمين حالة الارض الزراعية بل لم يلمسوا منهم على استنزاف

ثروة البلاد وفساد حكمها واستفاد منافع خيراتها لمصلحة السودان المتبر كستمره

الانجليزية بمحنة وجعلهم وادى النيل كما وى للاحتكارات التي تأخذ ولا تعطي

ويجب على أن أذكر أيضاً ما سمعته في القاهرة من عدم الكفاية البينة الواضحة

عند بعض موظفي الانجليز الكبار وحالة هذه الاقس بلا شك هي

حالة كل أمة تخضع لحكم الاوروبيين. وهي ناشئة من الكراهة اليبعية للاجنبي

وعلى الاخص عندما يكون رئيساً على ان الامر ليس بمته هنا عندها

المدبل هو قد تجاوزه بحراجل. اذا قلب من الكره الطبيعي المبرد الى خلف شديد

عجيب ناجم عن عدم الكفاية لتقدم ذكرها حتى استعصى التناغم والتراخي وأصبح من

الصعب القيام بأي عمل نافع للبلاد وفي الحقيقة ان الثورة التركية وان

كانت لم تغير شيئاً من ملطم الحكم المتع من قبل في البلاد فتمتعت حرراً كمالاً وسلبت

من الاعليز الظروف التي كانت تساعدهم على نشر نفوذهم الحقيقي وعلى قوة الافخاع

وقد ظهر ضعف الانجليز على الاخص في مسألة الآلة عليهم بمدان قضا ثلاثين

طما ومع متحكمون في البلاد وتولون زمام ماربها ولربالميل السيطرة التامة على كافة

دوايرها الرسمية أغفقتوا على الاخفاق في التمكن من نشر نفوذهم ومن الاستفادة من

ورائها. أما اللة الفرنسية فلي التمكن من ذلك وعلى الرغم مما يترجمون لم تقدم مكانتها

ولم تقل أهميتها بل تفتت في طريق التقدم والانتشار

وليس هذا نتيجة ثلثا من المضالم اليبعية التي في مصر التي غصت بها

المصرية وسنتشرها بعد

ورق حضرة محمود أفندي كسل

الكتاب من الدرجة الثانية بقسم الضبط

بنظارة الداخلية الى الدرجة الاولى ومنع

أول مربوطاً وقدره ٢٢٦ جنيا في العام

كل ذلك اختياراً من أول الجاري أيضاً

(شكر الامة مؤلفه)

ضاق نطاق الشعب اليوم عن نشر

رسائل الشكر لحضرات أصحاب الجمعية

المصرية وسنتشرها بعد

ورق حضرة محمود أفندي كسل

الكتاب من الدرجة الثانية بقسم الضبط

بنظارة الداخلية الى الدرجة الاولى ومنع

أول مربوطاً وقدره ٢٢٦ جنيا في العام

كل ذلك اختياراً من أول الجاري أيضاً

(شكر الامة مؤلفه)

ضاق نطاق الشعب اليوم عن نشر

رسائل الشكر لحضرات أصحاب الجمعية

المصرية وسنتشرها بعد

ورق حضرة محمود أفندي كسل

الكتاب من الدرجة الثانية بقسم الضبط

بنظارة الداخلية الى الدرجة الاولى ومنع

أول مربوطاً وقدره ٢٢٦ جنيا في العام

كل ذلك اختياراً من أول الجاري أيضاً

(شكر الامة مؤلفه)

ضاق نطاق الشعب اليوم عن نشر

رسائل الشكر لحضرات أصحاب الجمعية

الشبهات من اسبابها اسطوانات أو دوائر
 منبت الآن مدة نصفه ربعه لكل معالجة
 وماء الاطفال القاتل بمخل مخمر ١٧١
 حنظل محمد علي بهلوة عبد السلام بقا
 القوي بليون مخمر ١٧٢ مستند لاجراء
 القوي بليون مخمر ١٧٣ مستند لاجراء
 القوي بليون مخمر ١٧٤ مستند لاجراء
 القوي بليون مخمر ١٧٥ مستند لاجراء
 القوي بليون مخمر ١٧٦ مستند لاجراء
 القوي بليون مخمر ١٧٧ مستند لاجراء
 القوي بليون مخمر ١٧٨ مستند لاجراء
 القوي بليون مخمر ١٧٩ مستند لاجراء
 القوي بليون مخمر ١٨٠ مستند لاجراء

